



«في بداية التحقيق العسكري، قاموا بسؤالي حول علاقتي بعمل عسكري، وعندما نفيت ادعاءاتهم، قامت المحققة بتعصيب عيني بعصبة سوداء وشفعتني بقوة على الجهة اليسرى من وجهي. شعرت في حينها أن وجهي تخدّر وبتبار كهربائي في كل جسمي.»

ميس أبو غوش

الاسم: ميس محمد أبو غوش

العمر: 23 عاماً (11 آب 1997)

العنوان: مخيم قلنديا للاجئين الفلسطينيين-القدس

المهنة: طالبة صحافة وإعلام في جامعة بيرزيت

تاريخ الاعتقال: 29 آب 2019

تاريخ الإفراج: 30 تشرين الثاني 2020

السجن: الدامون



تبرز حالة ميس أبو غوش كيف يعمل النظام القضائي العسكري كغطاء على جرائم التعذيب وسوء المعاملة التي تُرتكب بحق المعتقلين الفلسطينيين. كما وتبرز الحالة الانتهاكات المختلفة لحق ميس في محاكمة عادلة، وفي المعاملة الإنسانية، بالإضافة إلى حقها في الخصوصية والانتماء السياسي والتعبير عن الرأي.

الاعتقال

اقتحمت قوات الاحتلال برفقة الكلاب البوليسية منزل الأسيرة ميس أبو غوش فجر 29.8.2019 بعد أن خلعوا باب المنزل، وطلبوا من والدها إيقاظ زوجته والأطفال، وجمعوهم في غرفة الصالون، أدخلوا ميس إلى غرفة وحدها وأحضروا هاتفيها وحاسوبها النقال وطلبوا منها فتحه. سمحوا لها بتبديل ملابسها بوجود المجندات، ثم قامت القوة المقتحمة بتفتيش غرفة ميس وغرفة والديها وقلبيهما رأساً على عقب. كبلوا يديها للخلف بقيود بلاستيكية وشدوها بإحكام مما سبب لها الألم. نقلوا ميس مشياً على الأقدام من منزلها إلى باب المخيم، وفي وسط الطريق عصبوا عينيها، ثم نُقلت بالجيب العسكري إلى حاجز قلنديا العسكري، وهناك أنزلوها بعنفٍ إلى غرفة على الحاجز. تعرضت ميس خلال وجودها في هذه الغرفة للشتم والتحقيق من قبل الجنود والمجندات، وحاولوا تفتيشها تفتيشاً عارياً، وعندما رفضت هددوها بأن يقوم الجنود بذلك بالقوة، كما هددوها بالاعتصاب. نُقلت ميس لمركز تحقيق المسكوبية حيث تعرضت لتعذيب نفسي وجسدي شديد.

العسكرية من خلال العديد من قراراتها على ربط العمل العسكري بالعمل السياسي والنقابي في إطار سياستها للسيطرة على الشعب الفلسطيني من خلال حظر التنظيمات الفلسطينية وأذرعها الطلابية بما يخالف الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

العقوبات الجماعية

تنحدر عائلة ميس من قرية عمواس المهجرّة، وتقطُن حالياً في مخيم قلنديا للاجئين شمال القدس المحتلة، تتكون عائلتها من 5 أشقاء وشقيقتين، فقدت ميس شقيقها حسين بعد أن استشهد بتاريخ 2016/1/25، حيث أطلق جنود الاحتلال النار عليه بحجة قيامه بعملية طعن في مستوطنة "بيت حورون" الواقعة على أراضي قرية بيت عور الفوقا، ومنذ ذلك الحين والعائلة تتعرض لشتى أنواع التضييق والعقوبات الجماعية من قبل الاحتلال، فقد تم احتجاز جثمان نجلها لمدة أربعة أيام قبل تسليمه لذويه، كما هدمت قوات الاحتلال منزل العائلة بعد شهرين من إعدام نجلها، وتم إصدار أمر منع ترميم المنزل ومصادرته، واستمراراً لسلسلة العقوبات الجماعية التي تفرضها سلطات الاحتلال بحق عائلة أبو غوش، وانتقاماً من العائلة، قامت باعتقال سليمان شقيق ميس مع اقتراب الذكرى السنوية لاستشهاد حسين، وأعدت اعتقاله قبل أن يمضي على الإفراج عنه من اعتقاله الأول أربعة أشهر وذلك بتاريخ 2019/9/5، حيث قبّع رهن الاعتقال الإداري لمدة 4 أشهر، وجاء اعتقاله هذا كوسيلة للضغط على شقيقته ميس التي كانت تخضع للتحقيق القاسي في مركز تحقيق المسكوبية. ويذكر أنه تم اعتقال حسين للمرة الثالثة بتاريخ 2021/10/21 ولا زال معتقلاً بانتظار محاكمته، بذلك لم يكن حسين باستقبال أخته ميس عند تحررها، ولم يلتقوا معا خارج أسوار السجن ومراكز التحقيق.

إن ما مرّت به عائلة أبو غوش وما تجرّته من بطش الاحتلال يمثّل معاناة العائلات الفلسطينية تحت الاحتلال، حيث ذاقت مرار اللجوء والأسر والاستشهاد وهدم المنزل ومختلف أنواع المعاناة التي يمر بها أبناء الشعب الفلسطيني.

التعذيب في التحقيق

تعرضت ميس للتحقيق في مركز تحقيق المسكوبية حيث شهدت التعذيب النفسي والجسدي القاسي والمعاملة اللاإنسانية، لمدة تزيد عن الشهر، ومُنعت من لقاء محاميها لمدة 25 يوماً. استمرَّ التحقيق معها لساعات طويلة جداً وبشكل متواصل مع حرمانها من النوم والراحة، كما تم تهديدها باعتقال أفراد عائلتها وإبعادها خارج البلاد، ويهدم منزلها مرةً أخرى. وتم استخدام معلوماتها الشخصية من هاتفها وحساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي لتهديدها والضغط عليها، وأخضعوها لجهاز كشف الكذب لأكثر من مرة.



خضعت ميس للتحقيق العسكريّ لمدة ثلاثة أيام، تخلله الصفع الشديد والمتواصل على الوجه وهي معصوبة العينين، بالإضافة إلى شبحها بوضعية مختلفة كوضعية الموزة¹ ووضعية الشبح على الحائط²، ووضعية الشبح على الطاولة³ بالإضافة إلى وضعية الكرسي الوهمي، وتكررت هذه الوضعيات على مدار ثلاثة أيام، وتسبب تقبيد اليدين والرجلين أثناء الوضعيات بنزيف يدي

1 الموزة: يقوم المحققون بتثبيت أرجل المعتقلة بالكرسي بسلاسل كي لا تتحرك ويكون ظهر الكرسي على الجنب، واليدين مكبلتين إلى الخلف، ويضغطون على الصدر إلى الخلف ليكون بشكل زاوية منفرجة مع الكرسي بشكل مؤلم جداً لعضلات البطن، مع استمرار الضغط على الصدر، ولفترات لا يستطيع الجسم تحملها، إلى أن تصبح يدي المعتقلة مكبلتة تحت الكرسي، فتسقط المعتقلة للخلف على بطانية موضوعة على الأرض، أو تسقط على ركبتي المحقق الذي يكون جالساً خلفها.

2 الشبح على الحائط: يقوم المحققون بإيقاف المعتقلة ليكون ظهرها على الحائط واليدين مكبلتين للخلف، والركب مثنية بدرجة 45، ويقف محققان اثنان على الجوانب لضمان أن المعتقلة لا تنقف بشكل مستوي.

3 الشبح على الطاولة يقوم المحققون بتقييد اليدين للخلف/ ويتم تقصير طول الكلبشات حتى يكون الضغط على الأكتاف، المعتقلة تجلس على الكرسي لكيلا تتحرك الرجلان وحتى لا يخف الضغط على الأكتاف، وأحد المحققين يقوم بسحب اليدين أبعد ما يمكن حتى يتسبب بضغط أكبر على الأكتاف. وأحياناً يقوم المحققون بالضغط على كتفي المعتقلة للخلف مما يسبب آلاماً شديدة في اليدين والكتفين والظهر.

ورجلي ميس في مناطق القيود الحديدية. كما عمد المحققون إسماع ميس صرخات معتقلين آخرين في التحقيق وأصوات ضربهم من أجل إرهاقها نفسياً والضغط عليها.

بعد انتهاء فترة التحقيق، نُقلت ميس لسجن الدامون وقدمت بحقها لائحة اتهام تتضمن مشاركتها في أنشطة طلابية والتنسيق لمخيم صيفي.

التحليل القانوني

مُنعت ميس من لقاء محاميها منذ لحظة اعتقالها ولمدة 25 يوماً، حيث صدر بحقها 7 أوامر منع لقاء محامٍ متتالية. هذه الأوامر كانت عائقاً أمام محامي الدفاع لرصد وتوثيق التعذيب الذي تعرضت له أثناء فترة التحقيق. قدّم محامو مؤسسة الضمير التماسين للمحكمة العليا الإسرائيلية ضد أوامر المنع، إلا أن هذين الالتماسين رُفضا. كما وقدّم المحامون عدّة استئنافات على تمديد توقيف ميس منذ اعتقالها وحتى انتهاء فترة التحقيق، إلا أن هذه الاستئنافات رُفِضت بحجة استكمال التحقيق.

في إحدى جلسات تمديد توقيف ميس التي عُقدت دون حضور محاميها بسبب أمر المنع؛ أطلعت ميس القاضي العسكري على ظروف التحقيق القاسية والتعذيب الذي تعرض له، إلا أن محامي الدفاع فوجئ عند قراءة محضر الجلسة بأنه تم إخفاء جزء من أقوال ميس حول تعرضها للضرب من بروتوكول الجلسة، وعلى الرغم من ذلك قام القاضي بتمديد توقيفها. وفي جلسة الاستئناف على تمديد التوقيف هذا، وبعد اعتراض المحامي على إخفاء أقوال ميس عنه، ادعى قاضي الاستئناف العسكري أنه يمكن للمخابرات بشكل عام أن تبقى على أقوال المعتقل/ة سرية لعدم المس بالأمّن. مع العلم أنه حتى في هذه الحالة يجب أن يدون هذا الطلب وقرار القاضي بشأنه في بروتوكول الجلسة.

إن إخفاء أقوال ميس حول تعرضها للضرب والتعذيب في ظل منعها من لقاء محاميها، يظهر محاولات مخابرات الاحتلال إخفاء جريمة التعذيب، والتي ارتكبتها بحق ميس تحت غطاء من قضاء الاحتلال العسكري. وبأني لمنع المحامي من رصد وتوثيق التعذيب الذي تعرضت له، ويعتبر انتهاكاً إضافياً لحق المعتقلة الأساسي في مقابلة محاميها واستشارته.

استمرت محاكمة ميس لما يزيد عن 8 أشهر، ليصدر بحقها يوم 2020/5/3 حكماً بالسجن الفعلي لمدة 16 شهراً وغرامة مالية بقيمة 2000 شيقل، على تهم تتعلق بنشاطها الطلابي وعضويتها في القطب الطلابي الديمقراطي التقدمي في جامعة بيرزيت، وجاء الحكم بعد صفقة أخذت فيها النيابة العسكرية بالحسبان ظروف التحقيق مع ميس ومع معتقلين آخرين شهود في قضيتها مما جعل هناك صعوبة جدية في البينات، في إشارة إلى التعذيب الذي تعرضت له ميس وتبعات ذلك على الأدلة. وادعت القاضية في قرار الحكم أنه على الرغم من أن جوهر الفعاليات المتهمة بها ميس تحمل طابع مدني، إلا أنه لا يمكن التساهل في هذا الموضوع لأن هذه الفعاليات تعمل على تقوية مكانة الأحزاب المحظورة داخل المجتمع، وادعت أن الفعاليات ذات الطابع المدني للأحزاب تقوّي من الفعاليات العسكرية التي تؤدي في نهاية المطاف إلى المسّ بأمن المنطقة. إن ادعاء القاضية هذا يشير إلى أن دولة الاحتلال بسلطانها تسعى لقمع الشعب الفلسطيني من خلال تجريم حقوق أساسية للأفراد كالحق في الانتماء السياسي والانضمام للجمعيات، وتعمل المحاكم